

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تنمية العالم القروي التحديات والآفاق

إحالة ذاتية رقم 2017/29

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تنمية العالم القروي التحديات والآفاق

ASR-C7-032016-29-6588-ar

طبّقاً للمادة 6 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرّر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد تقرير ورأي حول موضوع « تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق ». وعليه، عهد مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية مهمة إعداد هذا التقرير والرأي. وخلال دورتها العادية الواحدة والسبعين، المنعقدة في 23 فبراير 2017، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على هذا التقرير الذي يحمل عنوان « تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق »، المنبثق منه هذا الرأي.

مقدمة

وعَيًا منه بالرهانات السوسيو-اقتصادية التي يمثلها العالم القروي، والصّعوبات التي يواجهها، أثر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن يتناول، في إطار إحالة ذاتية، بالدراسة والتحليل مُجْمَل التحديات التي يتعيّن رفعها من أجل تحسين تنمية العالم القروي، والوقوف على آفاق تطوّره.

وقد تحكّمت مجموعة من الاعتبارات في اختيار هذا الموضوع، ولا سيّما ما يتعلق بطموح تحقيق صعود سوسيو-اقتصادي مستدام قد لا يتحقق بدون إدراج العالم القروي في الدينامية الوطنية. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر، من جهة، بضعف مستوى التنمية البشرية للسكانة القروية، واستمرار الفوارق السوسيو-اقتصادية والتمييز والفقر المتزايد الذي تعاني من حدّته السكانة الأكثر هشاشة في البوادي المغربية؛ ومن جهة أخرى فإنّ العالم القروي يزخر بالعديد من الإمكانيات البشرية، كما ينطوي على مخزون من الثروات التي ينبغي تعبئتها من أجل خدمة التنمية المستدامة لبلدنا.

وبالفعل، تشير المعطيات والأرقام إلى أنه رغم الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين المتدخلين، فإنّ وضعية العالم القروي جدّ مقلقة، ولا سيّما في مجال الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والهجرة القروية والانتقال الديمغرافي والتحوّلات التي تعرفها أنماط العيش، وخلق فرص الشغل في الوسط القروي، واستنزاف الأراضي ذات الإنتاجية الفلاحية الكبيرة بسبب التوسّع العمراني المتزايد وتوسّع المدن والبحث عن الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي للأفراد.

وقد تسائل مختلف هذه الإشكاليات، لما تكتسبه من أهمية، فعالية ونجاعة السياسات العمومية المتبعة إلى حدود اليوم، وكذا الحكامة الجيدة والنقائبة وتجانس المخططات والبرامج، والرؤية الاستراتيجية المشتركة المتعلقة بتنمية العالم القروي.

ويهدف التقرير، الذي يلخصه هذا الرأي، إلى تحليل مختلف جوانب هذه الإشكاليات، وتقديم عناصر الإجابة على التساؤلات المطروحة، وذلك بهدف حثّ السلطات العمومية على إعداد، بالتشاور مع جميع الفاعلين المعنيين والمشاركة الفعلية للسكانة القروية، رؤية جديدة خاصّة لتنمية العالم القروي تنصبّ أكثر على البعد الإنساني، وليّس فقط على التجهيزات والبنى التحتية الأساسية.

الأهداف ومنهجية العمل

تهدف هذه الإحالة الذاتية إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

1. تشخيص وضعيّة العالم القرويّ؛
2. تقديم تحليل مستفيض لمختلف إشكاليات العالم القرويّ؛
3. اقتراح توصيات عملية كفيلة بتنمية قروية مستدامة.

تعتمد المقاربة المنهجية المتبعة لإعداد تقرير المجلس على إجراء تحليلٍ وافٍ للوضعيّة الراهنة التي تعرفها التنمية القروية، وإبراز العوامل التي تُعوق تحسين الظروف المعيشيّة للسّاكّة التي تعيش في الوسط القرويّ، وذلك بهدف الكشف عن العناصر المفقودة في عملية تحقيق تجانس أفضل وإدماج للاستراتيجيات والبرامج في أهدافها ومرحلة تنفيذها، وكذا مختلف التحديات التي ينبغي رفعها من أجل النهوض بالتنمية المستدامة للعالم القرويّ.

من هذه الزاوية، وفضلا عن تجميع مختلف الوثائق المرجعية المتصلة بالموضوع، واستناداً إلى مقاربتة التشاركيّة القائمة على التشاور الموسّع، نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جلساتٍ للإنصات مع عدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات العموميّة وممثلي النقابات والمنظمات المهنية والمجتمع المدني. كما أنصت المجلس إلى مجموعة من الفاعلين داخل المجلس وخارجه بهدف إثراء عمل اللجنة، وكذا إلى المنظمات الدولية (منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

إضافة إلى ذلك، نظّم المجلس ورشتيّ عمل مع هيئات تعمل في الميدان ومنظمات مهنية، علاوة على الهيئات التي تموّل المشاريع الصغيرة في الوسط القرويّ. كما نظّم المجلس زيارتين ميدانيتين، الأولى إلى جهة الشرق، والثانية إلى جهة بني ملال- خنيفرة.

1. نظراً للأهمية التي يكتسبها العالم القروي بالمغرب،

يشكّل العالم القروي انشغالا سياسيا بالنظر إلى أهميّته الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. وهو يغطي 90 في المائة من المساحة الإجمالية لبلادنا، ويمثّل حوالي 13.5 مليون نسمة (40 في المائة من ساكنة البلاد). كما يضمّ 85 في المائة من الجماعات (أي 1 282 جماعة قروية من بين 1 503). وعلى صعيد آخر، فإنّ 13 في المائة من الجماعات القروية تتوفر على مركز حضريّ، وهناك 33 000 دوّار و168 مركزا قرويا.

على صعيد آخر، تبلغ المساحة الإجمالية للمغرب حوالي 71 مليون هكتار¹، منها 8.7 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. وتنقسم هذه المساحة إلى أراضٍ مسقيّة (1.5 مليون هكتار) وأراضٍ بورية (7.2 ملايين هكتار). يُضاف إلى هذا حوالي 3 500 كيلومتر على طول الساحل المغربي، مع مجال بحريّ بحوالي 1.1 مليون كيلومتر

1 - التقرير التركيبي لأشغال المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الصخيرات، 8-9 دجنبر 2015.

مربّع. وتشتمل المناطق الجبلية على 70 في المائة من الموارد المائية وتغطي 62 في المائة من الغابات المغربية ومناطق ذات تنوع بيولوجي لحوالي 80 في المائة من الأنواع البيولوجية المحلية.

كما يضمّ العالم القروي 43 في المائة من ثروات البلاد، ويغطي 65 في المائة من حاجيات الحبوب، و96 في المائة من حاجيات الحليب، و98 في المائة من حاجيات اللحوم الحمراء، و100 في المائة من حاجيات الدواجن، و48 في المائة من حاجيات السكر، و9 في المائة من حاجيات الزيت².

2. وأخذا في الاعتبار الجهود المحمودة التي بذلتها الدولة،

من خلال تنفيذ مشاريع واستراتيجيات تنموية تهدف إلى تحسين مستوى عيش الساكنة في العالم القروي. ولا بدّ من الإشارة، في هذا الصدد، إلى البرامج المخصصة لقطاع التربية والتكوين (الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، وبرنامج المساعدات المالية «تيسير» للأسر المشروطة بالتمدرس، والرؤية الاستراتيجية 2030)، وبرنامج الصحة (المخطط الوطني للصحة في العالم القروي، والاستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016) والبرامج الخاصة بالتزويد بالماء الشروب وكهربية العالم القروي، والبرنامج الوطني للطرق القروية (الأول والثاني). علاوة على البرامج التي تمّ إطلاقها خلال السنوات الأخيرة في مجال البنيات التحتية الرقمية.

كما تمّ إطلاق استراتيجيات أخرى بهدف تنمية العالم القروي، منها على وجه الخصوص استراتيجية 2020 للتنمية القروية في أواخر التسعينيات، واستراتيجية التنمية القروية دون إدراج الجانب الفلاحي، في سنة 2011، إضافة إلى استراتيجيات ذات صلة وطيدة بالعالم القروي، ولا سيما مخطط المغرب الأخضر الذي انطلق سنة 2008، و«رؤية 2020 للسياسة» و«رؤية 2015 للصناعة التقليدية» واستراتيجية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية التي صودق عليها في يوليوز 2015. لقد ساهمت هذه المخططات والاستراتيجيات في تحقيق تحسّن كبير في البنيات التحتية الأساسية. غير أنّه ينبغي بذل مزيد من الجهود للاهتمام أكثر بالمناطق الأكثر خصاصة، مع التركيز على العنصر البشري.

3. واستنادا إلى المنهجية المجددة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية،

حاولت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بنقاط قوتها وضعفها، وإرادة ملكية راسخة، تدارك القصور الذي كان يتسم به العمل الحكومي والمنتخبين في مجال التنمية البشرية، ولا سيما محاربة الهشاشة والخصاص في العالم القروي.

4. والبرنامج الجديد للقضاء على الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي،

الذي تمّ إعداده من أجل سدّ العجز المسجل في العالم القروي في مجال البنيات التحتية، انطلاقا من تشخيص على الصعيد الترابي، وبناءً على مشاركة وانخراط الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي والجهوي والوطني،

2 - مشروع قانون المالية 2016، قطاع الفلاحة، وزارة الفلاحة والصيد البحري.

وكذا تحديد وجود 29 000 دوار تعاني من نقص في الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم والصحة والماء والكهرباء والطرق القروية، ...) على صعيد 1 253 جماعة قروية تنتمي إلى 73 عمالة وإقليم، و20 800 مشروع لفائدة 12 مليون مستفيد بمبلغ إجمالي للاستثمار يبلغ 50 مليار درهم.

5. وانسجاما مع التنظيم الترابي الجديد،

الذي يعترف بدور الجهة، باعتبارها مجالا ملائما للنهوض بتنمية العالم القروي، كما أصبح رئيس الجهة يملك أدوات قانونية قوية لتنمية الجهة. يتعلق الأمر بمخططات التنمية الجهوية والمخططات الجهوية للتهيئة الترابية، وبرامج العمل الجماعية وبرامج تنمية العمالات والأقاليم المنصوص عليها في أحكام القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والقانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات.

6. وانطلاقاً من عناصر التشخيص والتحليل،

تجدر الإشارة إلى أنّ الجهود التي بذلتها السلطات المحلية للنهوض بالتنمية الاجتماعية في بلادنا قد عرفت تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، يتجلى في التطور الإيجابي الطفيف لبعض المؤشرات، ولا سيما مؤشرات الولوج إلى التربية والتكوين والبنيات التحتية والخدمات الأساسية. كما أنّ أمد الحياة عند الولادة قد انتقل من 47 سنة في 1962 (57 سنة في الوسط الحضري و43 في الوسط القروي) إلى 75.5 سنة في 2014 (77.8 سنة في الوسط الحضري و72.6 في الوسط القروي)، ثمّ إنّ منظومة التربية والتكوين قد عرفت تقدماً على مستوى تعميم الولوج إلى التمدرس (على سبيل المثال: انتقل معدل تدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 سنوات و11 سنة في الوسط القروي، خلال الفترة 2015-2014، من 95.9 في المائة إلى 98.3 في المائة)، كما بلغ معدّل الولوج إلى الماء الشروب 95 في المائة سنة 2014، مقابل 14 في المائة سنة 1995، ومعدّل الولوج إلى الكهرباء 96.5 في المائة سنة 2014 مقابل 18 في المائة سنة 1995، وأخيراً بلغت نسبة ولوج الساكنة إلى الشبكة الطرقية 85 في المائة في يوليوز 2016.

غير أنّ المجهودات المبذولة لم تتمكّن من تقليص حدّة الفوارق بصفة عامة³، ولا الفوارق التنموية القائمة بين العالم الحضري والعالم القروي وبين المرأة والرجل. وبالتالي، فإنّ هذه المجهودات لم تعمل سوى على تعزيز التجهيزات دون أن تهتمّ في غالب الأحيان بالعنصر البشري. لذلك ظلت التنمية البشرية تجري بوتيرتين مختلفتين، وبالتالي فالتقدم القطاعي المسجّل، وخاصّة في مجال الصحة والتعليم والبنيات التحتية، يكون في غالب الأحيان أفضل في الوسط الحضري. يتجلى ذلك على مستوى الفقر والهشاشة اللذين لا زالا مرتفعين في العالم القروي، حيث يوجد 79.4 في المائة من الفقراء، و64 في المائة من الأشخاص في وضعية هشاشة، كما أنّ 47.7 في المائة في الوسط القروي يعانون من الأمية، مقابل 22.2 في المائة في الوسط الحضري بالنسبة للسكان البالغة عشر سنوات فما فوق. فضلاً عن أنّ 56 في المائة من الساكنة التي تعيش في المناطق الجبلية تعاني من الأمية.

3 - حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، فقد انتقل مؤشر جيني من 0.393 سنة 1991 إلى 0.388 سنة 2014.

وقد صاحب الانتقال الديمغرافي الذي عرفه المغرب خلال السنوات الأخيرة تحول عميق للأراضي المغربية، تجلّى أساساً في الانتشار السريع والعشوائي للمدن الجديدة حول المدن الكبرى، في غياب سياسة مندمجة لتهيئة هذه المجالات تأخذ في الاعتبار التطور السوسيو-اقتصادي للسكان. لذلك تعرّضت الضواحي المحيطة بالمدن، وما فتئت تتعرّض، لضغط عقاري وديمغرافي قوي، مع مختلف المشاكل والمخاطر التي يمكن أن يتسبب فيها تمركز ساكنة غير متجانسة وفقيرة في أغلب الأحيان في منطقة واحدة.

فضلا عن ذلك، فإنّ عوامل أخرى، مترابطة في غالب الأحيان فيما بينها، من شأنها أن تؤثر على التنمية السوسيو-اقتصادية في العالم القروي مستقبلاً، وبالتالي يتعيّن أخذها في الاعتبار عند التفكير والبحث عن السياسات العمومية الملائمة:

- منحى شيخوخة السّاكنة القروية (9.7 في المائة⁴ من هذه الساكنة، التي تقدر بـ 13.5 مليون نسمة، تبلغ أعمارهم ما بين 60 سنة وما فوق)؛
- التّأنيث التدريجي والمتزايد للعمل الفلاحي في العالم القروي؛
- تنامي وتيرة الهجرة القروية: حيث يغادر الشباب والمتعلّمون العالم القروي، مما يدلّ على أنّ الفلاحة بالنسبة للشباب تبقى هي الملاذ الأخير حين لا يجدون وسيلة عيش أخرى؛
- إقبال فئة من الفلاحين المدينيين على المناطق الغنية وذات الإمكانيات الفلاحية القوية، يجذبهم الإعفاء الضريبي للقطاع، بالتزامن مع إطلاق مخطّط المغرب الأخضر؛
- مكنة (عصرنة) الفلاحة؛
- تفتيت وتقسيم الأراضي (الإرث، الخ)، وتزايد المساحات التي لا تتجاوز 5 هكتارات؛
- ضعف الإنتاج الفلاحي، ولا سيّما خلال سنوات الجفاف، ونقص في مجال تنويع الأنشطة غير الفلاحية؛
- إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في التخطيط الاستراتيجي الذي يظل محدودا بما أن السياسات العمومية لا توفر دائما آليات عملية ومتاحة للنساء. كما أنّه على صعيد التمكين الاقتصادي، ما تزال النساء يعانين من الفقر والإقصاء والتمييز والاستغلال المفرط، ولا سيّما في الوسط القروي. ثمّ إنّ التمييز يعوق الولوج إلى موارد الإنتاج المالية (الدّخل والادخار والقروض) والماديّة (الولوج إلى الأراضي والسكن والتكنولوجيا،...)
- بُعد الحركة الاجتماعية بين الأجيال، الذي يتعلق بالارتقاء الاجتماعي للأفراد من جيل إلى آخر، والذي لا يزال أحد العوامل المُعيقَة للتنمية، وخاصة في العالم القروي.

الولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية والبنى التحتية

يشير تحليل المعطيات المتعلقة بتطوير الخدمات والبنى التحتية لفائدة الساكنة القروية إلى العناصر التالية:

- تعاني شبكة مؤسسات الخدمات الصحية الأساسية من نقص في التنسيق والتواصل مع القطاع الاستشفائي، ومن غياب خريطة صحية تشمل كلاً من القطاع العمومي والقطاع الخاص. إن الخريطة الحالية لتنظيم شبكة مؤسسات الخدمات الصحية الأساسية قد استنفذت دورها. ذلك أن منطق التدخل في مجال التغطية الصحية، القائم على بناء شبكة مؤسسات الخدمات الصحية الأساسية في مختلف الجماعات القروية تقريباً، دون الأخذ في الاعتبار نقص الموارد البشرية والمالية... قد أدى إلى الوضعية الحالية التي شهدت إغلاق العديد من المراكز الصحية، كما أن العديد من المؤسسات لا يقصدها الناس كثيراً. ثم إن محددات الصحة (الولوج إلى الماء الشروب، التطهير السائل وتصفية المياه، التربية الصحية والتربية الشاملة، الولوجية، الخ)، ينبغي تعزيزها من خلال استهداف المناطق الأكثر احتياجاً والساكنة الفقيرة أو الهشة في المقام الأول؛
- كما أن 32 في المائة فقط من الساكنة القروية تستفيد من تغطية صحية، و23 في المائة فقط من الأشخاص يستفيدون من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (76 في المائة في الوسط الحضري) و48 في المائة من الساكنة القروية يملكون بطاقة راميد (مقابل 52 في الوسط الحضري)؛
- تعرف منظومة التربية والتكوين فوارق اجتماعية ومجالية كبيرة (وسط حضري- وسط قروي) وفوارق على مستوى النوع؛ كما يظلّ التعليم الابتدائي غير متطور بما يكفي، ولا سيما في الوسط القروي، بينما يعرف تطوراً واسعاً في الوسط الحضري بفضل القطاع الخاص. كما تعاني المنظومة من الارتفاع الكبير لظاهرتي التكرار والهدر المدرسي، ولا سيما على مستوى التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي. وبالتالي فإن بلادنا تبذل ما بين 8 و9 ملايين درهم سنوياً بسبب الهدر المدرسي والتكرار؛
- الحاجة إلى إجراء تقييم مرحلي للمدارس الجماعية، باعتبارها بديلاً أساسياً لتحسين نسبة مكوّن التلاميذ في المدارس. يضاف إلى ذلك القصور الحاصل في مجال إدماج العمليات التي يقوم بها مختلف المتدخلين (التجهيزات، البنى التحتية، الكهرباء، الماء الشروب، الطرق، الطب الوقائي، ...)
- تجدر الإشارة إلى أن نسبة الولوج إلى الماء الشروب تبلغ 95 في المائة حالياً مقابل 14 في المائة عند إطلاق البرنامج سنة 1995، غير أن وُلوج الساكنة إلى شبكة الماء الشروب لم يتجاوز 55.3 في المائة في نهاية سنة 2014، فضلاً عن أن الربط المنزلي لا يمثل سوى 39.7 في المائة. فضلاً عن ذلك، فإن 3.5 ملايين شخص ما زالوا لم يستفيدوا بعد من التزويد المنتظم. كما أن الأسعار المطبقة تشكل عائقاً أمام تعميم الولوج إلى الماء الشروب في الوسط القروي، بسبب الدخل المحدود للساكنة القروية. كما أن الربط بشبكة التطهير السائل يبقى ضعيفاً جداً ويطرح مشاكل صحية وبيئية حقيقية، ولا سيما على مستوى المراكز القروية الصاعدة؛
- وبخصوص عملية الكهرباء، فقد انتقل معدل الكهرباء القروية من 18 في المائة (1995) إلى 96.5 في المائة (2014). غير أن 1.3 مليون شخص لا يستفيدون اليوم من الربط بشبكة الكهرباء؛

- فيما يتعلق بالسكن في الوسط القروي، فإنه يتسم بتشتت كبير للمنازل، وانعدام ظروف صحيّة لائقة وحدّ أدنى من الخدمات الأساسيّة. كما أنّ المراكز القرويّة التي تقام بدون مخطط تهيئة في معظم الأحيان من مشاكل التطهير السائل والبنىات التحتية التي تمكّنها من لعب دورها كاملا باعتبارها فضاءً للعيش الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وفضاء لخلق الثروات وفرص الشغل. كما أنّ تطوير هذه المراكز الصاعدة يتطلب توفير بنىات تحتية متكاملة، علاوة على إنشاء وحدات لتثمين المنتجات المحليّة، وخلق فرص الشغل الذي من شأنه الحدّ من الهجرة القروية نحو المدن الكبرى. إضافة إلى ذلك، فإن أغلب الأسواق الأسبوعية المنتشرة في أغلب الجماعات القروية، لم تتم إعادة تهيئتها وتأهيلها بصفاتها فضاءات لعيش الساكنة القروية ولللقاءات والأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛
- خلال العشرين سنة الماضية، تمّ تحقيق استثمارات هامّة مكّنت من تطوير الشبكة الطرقيّة من خلال إطلاق برنامج خاصّ بتدارك النقص الحاصل في الوسط القروي أطلق عليه «البرنامج الوطني الأوّل للطرق القرويّة» و«البرنامج الوطني الثاني للطرق القرويّة». غير أنّ تعدّد المتدخلين، ولا سيّما على المستوى المحلي والجهوي والوطني، تطرح مشكلة التنسيق وتجانس البرامج المتعلقة بفكّ العزلة عن العالم القروي. ذلك أنّ الطرق غير المصنفة والمسالك القرويّة، التي هي الأكثر استعمالا في العالم القروي، تستدعي وضع آلية تضمن في الوقت نفسه إنشاء هذه الطرق، ولا سيما صيانتها، من خلال تحديد وتوضيح مسؤولية تدبير الطرق غير المصنفة (الصيانة والمراقبة، علامات التشوير، الأشغال...) باحترام المعايير المعمول بها؛
- كما تمّ خلال السنوات الأخيرة إطلاق برامج تتعلّق بالبنىات التحتية الرقمية، ومع ذلك لا يزال الولوج إلى المعلومة وإلى وسائل الاتصال في الوسط القروي محدودا للغاية.

رافعات هامّة للعمل ينبغي تأمينها من أجل النهوض بالاقتصاد القروي

تستدعي دينامية الاقتصاد القرويّ خلق فرص اقتصادية ضمن قطاعات واعدة لضمان توفير دخل كافٍ يعزّز القدرة الشرائيّة للساكنة القرويّة.

ولا ينبغي أن تقتصر هذه الدينامية على الفلاحة وحدها، لأنه مع التحوّلات والتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية التي باتت تميّز العالم القروي، وأصبح من الأجدى تعزيز تطوير التنسيق مع قطاعات أخرى مولّدة للثروة وفرص الشغل، كما هو الشأن بالنسبة للصيد والسياحة القروية والصناعة التقليدية لإعطاء دينامية جديدة وتطوير اقتصاد العالم القروي.

فلاحة في حاجة إلى دينامية جديدة لإدماج خصوصيات والتحوّلات الجديدة للعالم القروي

يعدّ القطاع الفلاحي في بلادنا أحد المحرّكات الرئيسيّة للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر. كما أنّ مساهمته في الناتج الداخلي الخام تختلف باختلاف السنوات، حسب المندوبية السامية للتخطيط، حيث انتقلت من 13.3 في المائة سنة 2013 إلى 13.7 في المائة سنة 2015. كما يتولّى القطاع تشغيل 40 في المائة من الساكنة

النشطة، وهو مصدر دخلٍ لِمَا مجموعه 80 في المائة من الساكنة القروية، ويساهم سنويا بما قدره 11 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات⁵.

منذ إطلاقها سنة 2008، ما فتئت الاستراتيجية الفلاحية لمخطط المغرب الأخضر تواصل تجسيد رؤيتها المتمثلة في إعادة هيكلة نسيج الإنتاج الفلاحي الوطني. وعلى صعيد مساهمة الفلاحة في تحقيق النمو، فإنها انتقلت، حسب معطيات وزارة الفلاحة، إلى 20 في المائة خلال الفترة 2008-2015، بينما لم تكن تتجاوز نسبة 6 في المائة خلال الفترة 2000-2007. كما أن متوسط معدل النمو السنوي قد انتقل إلى 6.7 + في المائة خلال الفترة نفسها مقابل 3.9 + في المائة بالنسبة لبقية الاقتصاد الوطني⁶.

من ناحية أخرى، ساهم مخطط المغرب الأخضر في تحسين الفلاحة المغربية، ولا سيما على صعيد ميزانية الاستثمار، وتبرز النتائج الهامة المحققة أن الاستثمار الفلاحي تضاعف بنسبة 1.7 بين سنتي 2008 و2014، مع زيادة 34 في المائة من صادرات المواد الغذائية منذ سنة 2008. في هذا الإطار، يحتل المغرب اليوم الرتبة الأولى في العالم كمصدر للكبار والفاصوليا الخضراء وزيت الأركان، والرتبة الثالثة كمصدر للزيتون المعبأ والمصدر الرابع للكليمانتين والطماطم⁷.

كما عرفت الفلاحة التضامنية بدورها تحسنا هاما، ولا سيما من خلال إطلاق مشاريع تنموية في إطار الدعامة الثانية، حيث بلغ عدد المستفيدين المستهدفين من 700 مشروع منذ سنة 2010 حوالي 767 000، علاوة على أن المساحات المعنية قد تجاوزت 800 000 هكتار. وقد تم اتخاذ تدابير تتعلق بدعم ومواكبة الفلاحة التضامنية من أجل مساعدة صغار الفلاحين، وفي مقدمة هذه التدابير التأمين متعدد المخاطر، والإعانات الممنوحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية، وعملية التجميع، الخ.

وخلال السنوات الأخيرة، أثار تطوير وتسويق المنتجات المحلية اهتماما خاصا بهدف إعادة تهيئة هذه المنتجات وتعزيز التعاونيات النسوية والاستغلاليات وجمعيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كما حظي تطوير وتسويق المنتجات المحلية باهتمام خاص خلال السنوات الأخيرة لدعم التعاونيات النسائية وتجمعات الاستغلاليات وجمعيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. غير أنه ينبغي تعزيز مراقبة جودة هذه المنتجات بهدف تهيئتها وتحسين تسويقها.

ورغم التقدم الذي تحقّق في مجال الإنتاج، فإنه ينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل تعزيز قدرة الفلاحين على الاستمرار، ولا سيما الفلاحين الصغار والمتوسطين، وذلك عن طريق تحسين وتنويع مصادر مداخيلهم. كما أن الفلاحة التضامنية، التي تهم أساسا صغار الفلاحين، ينبغي أن تستفيد أكثر من الدعم المالي والمواكبة لمكافحة الفقر في الوسط القروي، عن طريق الرّفْع من المداخيل الفلاحية بشكل ملحوظ في المناطق الأكثر خصا.

5 - وكالة التنمية القروية.

6 - التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية يرسم السنة المالية 2016، وزارة الاقتصاد والمالية.

7 - المناظرة الثامنة للفلاحة بكناس، أبريل 2015.

(<http://www.agriculture.gov.ma/pages/actualites/sieme-edition-des-assises-de-l%E2%99%80%agriculture>)

أمّا على مستوى الجوانب المتعلقة بتأطير القرب والتحسيس وتكوين الفلاحين، والشباب بوجه خاص، فقد وقفت الزيارات الميدانية⁸ على بعض مظاهر القصور في هذا الشأن. وبالتالي، فإنّ هذه الجوانب تتطلب مزيداً من الجهد والمواكبة من أجل تشجيع المبادرات وتجويد المعارف والخبرات المحلية للفلاحين، وكذا مساعدتهم على تطوير ممارساتهم الفلاحية وتنويع منتجاتهم.

إنّ التحوّلات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والترايبية والمناخية وآثارها على أنماط عيش الساكنة القروية تهمّ اليوم مجموع الفاعلين العاملين في المجال الفلاحي. ومع ذلك، فإن مراعاة هذه التحوّلات والتغيّرات الجديدة في إطار رؤية متجدّدة من أجل تحقيق تنمية مستدامة للعالم القروي تتطلب رفع التحديات الكبرى التالية:

- لا زال العقار الفلاحي يطرح مشكلة كبيرة في بلادنا، وهناك العديد من النزاعات القائمة التي تشكّل عائقاً أمام استغلال الأراضي الفلاحية استغلالاً أفضل؛
- كما أنّ تسويق المنتجات لا زال يطرح مشاكل عديدة تتعلق بالولوج إلى الأسواق؛
- ضرورة تنظيم أكثر وتقنين قنوات توريد الأسمدة ومبيدات الحشرات والمنتجات الكيماوية؛
- التدبير العقلاني للموارد المائية يسائل المتدخلين على الصعيد المحلي والجهوي والوطني، ولا سيّما مع ندرة هذا المورد وقلة التساقطات المطرية وعدم انتظامها. وينبغي إيلاء أهمية خاصة لمشكلة الماء عن طريق استعمال تقنيات جديدة لتدبير الموارد المائية مثل التغذية الاصطناعية للفرشات المائية، والتدبير الموضعي لماء السقي، ومحاربة الإجهاد المائي والإفراط في الضخ، وخصوصاً في مناطق الواحات والمناطق الجبلية من خلال تعزيز برامج لإعادة تأهيل وتهيئة شبكات السقي التقليدية (الساكية، الخطّارة، ...) وتطوير السدود التليّة؛
- تظلّ ظاهرة الأمية في صفوف الفلاحين والساكنة القروية عموماً أحد التحديات الكبرى التي يتعيّن رفعها؛
- قصور على مستوى تحويل المنتجات الفلاحية، إذ أشارت اللجنة البرلمانية (مجلس المستشارين) في تقريرها برسم سنة 2016 حول تقييم السياسات العمومية، بما في ذلك تقييم مخطط المغرب الأخضر إلى أنّ وحدات الصناعة الفلاحية لا تمثل سوى 24 في المائة من مجموع النسيج الصناعي المغربي؛
- بإمكان قضية الأمن الغذائي، وخاصّة بعض المواد الغذائية الأساسية كالسكر والزيت والقمح اللين، أن تشكّل تحدياً كبيراً في المستقبل؛
- قصور مهم في مجال تطوير الأنشطة غير الفلاحية في الوسط القروي، ولا سيّما على مستوى الخدمات المتصلة بالفلاحة والاستعمال التجاري.

8 - زيارة أعضاء عن اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية، للجهة الشرقية، ما بين 30 نونبر 2016 إلى 03 دجنبر 2016؛ ولجهة بني ملال خنيفرة، ما بين 07 إلى 10 دجنبر 2016.

من أجل دينامية جديدة للبحث الزراعي والابتكار التكنولوجي ملائمة للمناطق المحرومة في العالم القروي

يشكّل البحث العلمي والابتكار التكنولوجي والاجتماعي، بكيفية متزايدة، أدوات ضرورية لتطوير الفلاحة والصيد والعالم القروي بصفة عامّة.

وفي هذا المجال، يتعين على المغرب مواجهة التحديات التي سبق تحديدها عبر مخطط المغرب الأخضر والمبادرات المغربية خلال مؤتمر الأطراف 22 (المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية مع التغيرات المناخية). وهي تحدّيات لا يمكن رفعها بدون بذل مزيد من الجهود المهمة في مجال البحث من طرف القطاع الخاص والقطاع العام، وذلك على مستويات متعدّدة:

- التكيّف مع التغيرات المناخية والحدّ من آثارها السلبية؛
- تعزيز التنافس الدولي الذي يتطلب جهوداً على مستوى الإنتاجية والارتقاء بجودة تحويل المنتجات الأساسية؛
- الأخذ في الاعتبار مختلف الإكراهات البيئية ومعايير الاستدامة في المناهج الفلاحية؛
- تطوير منتجات محلية تتطلب الاستقرار وتتبع معايير الجودة؛
- تطوير تدبير يعود بالربح للنفايات ولكلّ سلاسل الاقتصاد المدوّر؛
- البحث عن أشكال للتعاون والتضامن بين القطاعين العام والخاص الكفيل بدعم سياسات متجانسة على الصّعيد المحلي وعلى صعيد الجهة والحوض، إلخ.

وتهم هذه التحديات جميع الأنشطة الفلاحية، وكذا جميع الأنشطة المتصلة بالموارد الطبيعية، غير أنه ينبغي الإشارة إلى الصعوبات الخاصة التي يواجهها العالم القروي الأكثر فقراً، والذي تستهدفه الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر بصورة جيدة.

ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه من الضروري إعطاء دفعة جديدة للآلية الوطنية المغربية في مجال البحث الزراعي من خلال إعطاء أولوية كبيرة للدعامة الثانية في مخطط المغرب الأخضر. ثم إنه يتعيّن أن يكون البحث العلمي والابتكار التكنولوجي في خدمة سياسة مندمجة لتنمية العالم القروي والمناطق الأكثر احتياجاً فيه، التي تتعرض اليوم لجميع التحديات التي يواجهها العالم الفلاحي بصفة عامة، مما من شأنه أن يفاقم وضعيتها.

وبالفعل، ورغم المنجزات والمكتسبات التي تحققت في مجال البحث، فإن هذا الأخير لا زال يعاني من نقص في مجال دعم الابتكار التكنولوجي والاجتماعي لفائدة الفلاحة المغربية والعالم القروي. وبطبيعة الحال هناك عوامل كثيرة تفسّر هذه الوضعية، منها على وجه الخصوص النقص الحاصل في الموارد البشرية، ولا سيما مع عملية المغادرة الطوعية وتقاعد الأساتذة والباحثين، وعدم التعويض الكافي لهؤلاء الأساتذة، بالنظر إلى محدودية المبادرات المتخذة في هذا الشأن. وبالتالي، فقد عرفت مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تراجعاً ملحوظاً في مجال البحث العلمي والبحث الميداني، ولا سيما في مجال السوسيوولوجيا القروية.

من هذا المنظور، ينبغي للجهود الرامية إلى تطوير منظومة رسمية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، أن تركز أكثر على الخبرات الميدانية غير الرسمية، وعلى الحلول المُبدعة التي طوّرها الفلاحون أصحاب الاستغاليات الصغرى، والتي تساهم إلى حد كبير في تحسين الإنتاجية ورفاه ساكنة العالم القروي. ومن أجل ذلك، ينبغي القيام بعمليات للقرب في صفوف المستغلين، وخاصة الشباب منهم، عن طريق توفير تكوينات ملائمة: أساليب فلاحية، تقنيات التحويل، ريادة الأعمال، التدبير، الخ. كما يتعين تشجيع إنشاء المقاولات المبتدئة من طرف الشباب بشراكة مع الجامعات والمدارس، في بيئة ملائمة من شأنها أن تساعد على صعود نسيج اقتصادي وتكنولوجي فلاح محلي. ويتعين على الدولة كذلك، ولا سيما الجهة، ضمان تطوير المبادرات المحلية (منتجات وخدمات فلاحية، تسويق، تسويق...) من خلال مواكبتها في تطوير الأسواق والبحث عن أسواق جديدة، وممارسة مراقبة أفضل على الواردات وعلى التوزيع غير المشروع.

وأخيرا، فإن التنمية المستدامة للعالم القروي لا ينبغي أن تقتصر على الابتكار في مجال الفلاحة وحدها، بل يجب أن تشمل كذلك مجالات أخرى من مجالات الاقتصاد والبيئة والحياة السوسو- ثقافية للسكان، والتي تزخر بخزان كبير كفيلا بخلق الثروات وخلق فرص الشغل.

قطاع الصيد: إمكانات هامة ينبغي تأمينها لفائدة الساكنة القروية

بالنظر إلى أهميته على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي أن يولي قطاع الصيد أهمية خاصة للساكنة التي تعيش في العالم القروي. هكذا، فإن الصيد التقليدي، الذي يهتم بشكل رئيسي صغار الصيادين المنتمين في غالبيتهم إلى الجماعات القروية، ينبغي أن يحظى بمكانة هامة في استراتيجية آليوتيس. وفي هذا الإطار، تم إنجاز عدد من العمليات (تحسين ظروف العيش والشغل لفائدة الصيادين التقليديين، توفير التكوين، التنظيم في شكل تعاونيات، التأطير، الخ) لفائدة ساكنة هذه الجماعات.

وبالتالي، فإن تعزيز وتنويع الأنشطة حول المنتجات البحرية (السياحة، زراعة الأعشاب البحرية، جمع الطحالب البحرية، وتربية المحار وتربية السمك...) وريادة الأعمال في صفوف الصيادين التقليديين، كلها مسالك يتعين تطويرها من أجل خلق فرص شغل في الوسط القروي لفائدة الساكنة القريبة من المناطق الساحلية. لذلك، من الأهمية بمكان تعزيز العمليات الرامية إلى تحسين إطار عيش الصيادين، وذلك بسبب ضعف دخل العاملين في قطاع الصيد البحري والتدهور الشديد لظروفهم المعيشية، ولا سيما في بعض القرى التي يعيش فيها الصيادون.

وبالتالي، فإن دعم أنشطة التحويل، وتأمين الصيد ومنتجات البحر، بإعطاء الأولوية للتدبير المسؤول لقطاع الصيد، من شأنها تعزيز الدور المستقبلي للاقتصاد الأزرق.

إمكانات للسياحة القروية والصناعة التقليدية غير مثمّنة بما يكفي

يُعدّ القطاع السياحي من بين القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني منذ الستينيات، وقد أصبح اليوم مجالا حيويًا يساهم في خلق الثروات وفرص الشغل ومصدرا لدر العملة لبلادنا.

ويتوفر العالم القروي على موارد هامة، غير أنها لا تزال غير مستغلة بما يكفي. لا تزال هناك بعض المشاكل التي ينبغي التغلب عليها والمتعلقة أساسا بغياب أقطاب تنافسية، وغياب مدارات مدمجة وموضوعاتية (التميز، الوضوح، الخ)، وضعف نسبة مواكبة الجودة والأداء العملي ودعم إنشاء المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة (الولوج إلى التمويل والأسواق). إضافة إلى عدم التثمين الكافي للخبرات المحلية وللفاعلين من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وانطلاقا من الاستراتيجية السياحية الوطنية «رؤية 2020»، التي تهدف من بين ما تهدف إليه، إلى تثمين الموارد الطبيعية والقروية، مع الحفاظ عليها وضمان احترام الأصالة الاجتماعية والثقافية لمجموعات الاستقبال بتمكينها من امتيازات اجتماعية واقتصادية، ومن أجل استغلال الثروات التي يزخر بها الوسط القروي استغلالا أفضل، ينبغي الأخذ في الاعتبار التوجهات التالية عند إعداد مشاريع تتعلق بتطوير السياحة القروية:

- تشجيع التنشيط السياحي في الوسط القروي وتطوير «علامة المنطقة و/ أو الجماعة» لجلب مزيد من السياح. كما ينبغي العمل على تعزيز الطاقة الاستيعابية في الوسط القروي، وتحسين عمليات التجديد، ولا سيما على مستوى النظافة والجودة، من خلال الانكباب على الجانب المتعلق بالتكوين والتحسيس المتزايد للمسؤولين عن القطاع ومساعدتهم؛
- تثمين المدارات السياحية الموجودة، مع الأخذ في الاعتبار المناطق غير المعروفة كثيرا والتي تتوفر على إمكانيات كبيرة ومتنوعة، قصد تمكينها من الاستفادة من نفس الامتيازات التي تستفيد منها المناطق المعروفة في مجال التنمية؛
- تطوير مشاريع التنمية السياحية القروية بالعمل على تطوير عرض مدمج يشمل السلسلة بكاملها: الإيواء، التغذية، التنشيط، توفير المرافق السياحية، اقتناء المنتجات المحلية في عين المكان بمراكز ومحلات العرض، جولات بالمدارات السياحية، تشجيع تطوير أنواع جديدة من الإقامة، إلخ؛
- المساهمة الفعلية للفاعلين المحليين والمجتمع المدني والسكنة القروية المستفيدة من المشاريع والعمليات المقترحة بهدف التطوير الجماعي للسياحة القروية؛
- تعزيز التواصل، ولا سيما بشأن المنتجات السياحية في الوسط القروي من خلال تطوير مواقع سياحية خاصة بكل منتج، وكذا تحسين الولوجية عن طريق التكنولوجيات الجديدة للمعلومات؛
- تعزيز منظومة الحكامة المتعلقة بالعمليات السياحية الرامية إلى تطوير السياحة القروية، وتعبئة وسائل التمويل الكفيلة بتنفيذ هذه العمليات في الوقت المناسب.

تظل الصناعة التقليدية قطاعا هاما بالنسبة لدينامية الاقتصاد القروي، ورافعة أساسية للنهوض بتنمية العالم القروي، بالنظر إلى أهميتها في تحسين عائدات الصناع التقليديين وخلق فرص الشغل لمعظم الساكنة القروية التي تزاوّل حرف الصناعة التقليدية الأساسية.

وتسعى الاستراتيجية الوطنية الجديدة التي أطلقتها الوزارة الوصية في 2005 تحت اسم «رؤية 2015» من أجل تطوير الصناعة التقليدية المغربية، إلى تحقيق هدفين اثنين من أجل تحسين تسويق منتجات الصناعات الفردية القروية : من جهة تطوير السياحة القروية الرامية إلى إدماج مجالات الصناعة التقليدية في مدارات السياحة القروية، ومن جهة أخرى تطوير سياحة القرب بالعالم القروي.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الفاعلون في هذا المجال، لا تزال هناك تحديات مطروحة، ولا سيما على صعيد التكوين ومحاربة الأمية في صفوف الصناعات الفردية، وضعف تعزيز إنتاج الصناعة التقليدية القروية. كما أن الظروف الاجتماعية للصناعات التقليدية ما فتئت تطرح عددا من الصعوبات (التغطية الاجتماعية للصناعات التقليدية وخاصة في العالم القروي). فضلا عن عدم وجود فضاءات مخصصة لتنظيم اجتماعات منتظمة بين الصناعات الفردية القروية (المنظمين في شكل تعاونيات) والإدماج الضعيف للصناعات التقليدية القروية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

هناك ثلاث رافعات على الأقل ينبغي تعزيزها لتحسين الصناعة التقليدية في العالم القروي بشكل أفضل. يتعلق الأمر بالتكوين ومحاربة الأمية في صفوف الصناعات الفردية، وتعزيز إنتاج الصناعة التقليدية القروية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للصناعات التقليدية.

كما تبين، في الأخير، أنه من الضروري ضمان المواكبة اللازمة للصناعات التقليدية في العالم القروي، وخاصة لفائدة النساء الصانعات، وذلك من أجل تحسين دخلهم عن طريق الاستغلال العقلاني للمشاريع المنجزة. إضافة إلى أن تشجيع ودعم مختلف الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قصد الاستثمار أكثر في تطوير الصناعة التقليدية القروية، سوف يساعد على استثمار ما يزرع به العالم القروي من تنوع وثروات.

النهوض بالأنشطة الثقافية والرياضية في الوسط القروي

يعرف العالم القروي، على غرار المدن الصغيرة والمتوسطة، نقصا كبيرا في البنيات التحتية والمرافق الثقافية والرياضية، وخاصة من حيث أعدادها وطاقاتها الاستيعابية والخدمات التي تقدمها للسكان. كما أن إنشاء هذه المرافق في الوسط القروي، حيث تغيب التجهيزات الرياضية والثقافية، يتطلب تضافر العديد من العوامل، منها عموما انخراط الفاعلين المحليين والقرب من الساكنة المستفيدة وتدريبها العقلاني حتى لا تتحول إلى أماكن مهجورة. وبالنظر إلى أهميتها باعتبارها أماكن وإطارا لعيش المواطنين، فإن هذه المرافق الثقافية والرياضية تساهم في التفتح الذاتي للشباب القروي، وتساعد على الاندماج السريع في الحياة العملية.

إن إحداث بنيات تحتية، ثقافية ورياضية في الوسط القروي يتطلب رفع التحدي المتعلق بإنشائها وصيانتها باعتبارها رافعات للاندماج الاجتماعي، تساعد على ترسيخ قيم التعايش والتضامن، وتعزيز الإبداع ونشر الثقافة، وحماية العلاقات الاجتماعية بين مختلف شرائح الساكنة القروية. غير أن كل ذلك يتطلب التزام ومسؤولية المرافق غير الممركزة للقطاعات الوزارية المعنية، كما يتطلب تعاونا فعليا للجماعات القروية وباقي الفاعلين المتدخلين في هذا المجال على الصعيدين الترابي والمحلي. وأخيرا، فإن تنامي التظاهرات الثقافية والرياضية (مثل المهرجانات والمسابقات والفنون الشعبية الخاصة بكل جهة ومنطقة) يلعب دورا هاما في تعزيز الأنشطة الترفيهية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمراكز القروية.

المحافظة على الموارد الطبيعية والتدبير المستدام للتنوع البيولوجي والتكيف مع التغيرات المناخية

يزخر العالم القروي في بلادنا بمخزون كبير من الموارد الطبيعية غير المستغلة بما يكفي، والتي يساء تدبيرها في بعض الأحيان. وبالتالي، فإنّ المحافظة على هذه الموارد والنهوض ببيئة سليمة أصبحت ضرورة ملحة اليوم تفرض على صنّاع القرار وعلى الفاعلين في المجتمع المدني اعتماد رؤية جديدة وتدبير عقلاني واستشرافي يوضعان ضمن أولويات السياسة التنموية لبلادنا.

إنّ التدبير المستدام للموارد الطبيعية يواجه اليوم العديد من الإكراهات المرتبطة أساساً بالتغيرات المناخية التي باتت تهدّد المنظومات الغذائية والتنمية البشرية (يتعلق الأمر بالجفاف المتكرّر وتلوّث الموارد المائية والفيضانات والكوارث الطبيعية،...).

كما أنه يتعيّن حماية وتأمين الموارد والنظم الإيكولوجية ذات القيمة العليا، ولا سيّما في المناطق القروية الأكثر هشاشة. علاوة على أنّ وضع منظومة تضامنية ومبتكرة للموازنة الوطنية والدولية بين منطقة الحماية ومنطقة الاستغلال من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في تعزيز التعاون بين الساكنة على الصعيدين الترابي والمحلي.

علاوة على ذلك، فإنّ المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية « AAA (triple) » والصناديق الدولية للبيئة والمناخ، هما فرصتان يتعيّن استغلالهما من أجل الحدّ من هشاشة الفلاحة التضامنية أمام التغيرات المناخية. على صعيد آخر، يتطلّب المجتمع المدني وشبكات الجمعيات النشطة في مجالات حماية البيئة في العالم القروي تعزيز دورها ودعم المبادرات المتعلقة بتأطير وتحسيس المواطنين والمواطنات في العالم القروي بتحديات التغيرات المناخية، والمشاركة في إعداد وتنفيذ وتتبّع وتقييم السياسات العمومية الخاصة بتدبير الموارد الطبيعية على المستوى الجهوي والمحلي.

تنمية العالم القروي تتطلب تعزيزا للحكامة المجالية

يظلّ البُعد الجهوي قليل الاهتمام بالتخطيط المجاليّ الاستراتيجيّ والفعليّ الذي يشتمل على مخطط جهوي للتنمية القروية، يركّز على مقاربة تشاركية فعلية لمختلف الفاعلين. ينبغي أن يحتلّ العالم القرويّ إذن مكانة متميزة في جهة الغد.

فمن المؤكد أنّ بلادنا بذلت مجهودات كبيرة من أجل تنمية العالم القروي، وذلك عبر عدد من البرامج والمشاريع المندمجة المتعلقة بتنمية العالم القروي، لكن، هذا المجهود تعوزه رؤية موحّدة تستجيب للانتظارات الحقيقية للساكنة القروية. إن تحليل مختلف البرامج والاستراتيجيات يدلّ اليوم على أن بلادنا لا تتوفّر على سياسة عمومية حقيقية مدمجة خاصة بتنمية العالم القروي، تم إعدادها بمشاركة مختلف الفاعلين المعنيين، وتسعى إلى تحقيق مزيد من التجانس بين مختلف التدخلات. ذلك أنّ القضايا المتعلقة بالتنمية القروية تمّ تدبيرها، خلال سنوات، بكيفية متفرقة بين العديد من القطاعات الوزارية، كلّ قطاع حسب مهامّه وأولوياته ومخطط تمويله. وفي سنة 2013، تمّ إحداث اللجنة الدائمة المشتركة بين الوزارات لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، تضمّ 17 قطاعا وزاريا برئاسة رئيس الحكومة، من أجل العمل على تتبّع مختلف العمليات المتعلقة

بتمية المجال القروي والمناطق الجبلية. وعليه، فإن تنمية العالم القروي تتطلب وضع إطار تشريعي خاص، يحدد الأهداف والتوجهات الكبرى المتعلقة بتنمية العالم القروي، في أفق إعداد مدونة للعالم القروي. في هذا الإطار، لا بد من إعداد رؤية وطنية لتنمية العالم القروي، تُترجم إلى مخططات جهوية لتنمية العالم القروي ويتم إدراجها ضمن مخططات التنمية الجهوية. علاوة على أنه في إطار التنظيم الترابي الجديد، وطبقاً لأحكام القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهة والعمالة والإقليم والجماعة، فإن تنمية العالم القروي تتطلب ملاءمة حكامته بحسب الخصائص والتحويلات السوسيو - اقتصادية والثقافية والجغرافية للمناطق القروية.

موارد مخصصة لتمويل برامج التنمية القروية تتطلب اندماجاً أكبر على الصعيدين الجهوي والمحلي

رغم الموارد الهامة العمومية المخصصة للعالم القروي. إلا أن أثرها على الساكنة القروية يبقى ضعيفاً، وبالتالي لم تنجح في التقليل من الفوارق الاجتماعية والمجالية، ولا في الاستجابة الفعالة للمتطلبات التي تعبّر عنها الساكنة القروية. ينبغي أن يكون المواطن القروي في قلب الاعتمادات المالية من أجل تحسين دخله وتنويع موارده المالية. كما يتعين تفعيل البرنامج الجديد للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية، وذلك من خلال ضمان الإنصاف في توزيع الاعتمادات المالية، والفعالية في تنفيذ القرارات. وفي مجال ولوج الساكنة إلى تمويل مشاريعها، ورغم التنوع الذي تعرفه المنتجات الموجهة لتمويل المشاريع الصغيرة في الوسط القروي، فإن هناك العديد من التحديات التي لا تزال مطروحة، ولا سيما ما يتعلق بضعف ثقافة ريادة الأعمال في الوسط القروي، وضعف المواكبة الشمولية غير المالية لحاملي المشاريع، والصعوبات المتعلقة بالحصول على وثائق قانونية تحدد علاقة المستفيد بالأرض، إلخ.

وهكذا، فإن تحسين ولوج الساكنة القروية إلى القروض الصغيرة يرتبط بوضع برنامج للتكوين الأساسي، ووضع آلية للمواكبة غير المالية للملائمة للمقاولات الفلاحية والقروية المتوسطة والصغيرة والصغيرة جداً.

كما يتعين على المسؤولين المحليين إعداد بنوك مشاريع ذات طابع اجتماعي قابلة للتمويل من طرف المستثمرين والممولين (المحليين والوطنيين والدوليين) الذين يهتمون بالعالم القروي، وذلك باتخاذ تدابير تحفيزية في هذا الشأن. وأخيراً، فإن من شأن البحث عن وسائل تمويل بديلة لفائدة العالم القروي أن يساهم في تنويع مصادر تمويل المشاريع التي تقدمها الساكنة القروية.

7. بناءً على ما سبق، يستنتج المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ما يلي:

في ختام هذا التحليل، يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن التحويلات والتغيرات السوسيو-اقتصادية والثقافية والديموقراطية والديمقراطية الجديدة التي عرفت البادية المغربية خلال السنوات الأخيرة تتطلب تغيير الباراديفم والمقاربات المتعلقة بالتنمية لكي تتركز على العنصر البشري حتى لا يكون هناك خلط بين ما هو قروي وما هو فلاح، وعدم اعتبار البنيات التحتية ومختلف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بمثابة غايات في

حدّ ذاتها، بقدر ما ينبغي اعتبارها وسائل يُعدّ قياسُ أثرها على الساكنة العالم القروي والعنصر البشري وتنمية العالم القروي، هو المؤشر الوحيد لنجاح البرامج والمشاريع المعتمَدة.

وإضافة إلى المشاريع ذات الطابع التقنيّ، فإنّ الدراسات السوسيولوجيّة والأنثروبولوجية الحديثة المتعلقة بدينامية البنية الاجتماعيّة لكل مجال ترابيّ، تكتسي أهمية قصوى من أجل تحسين ظروف عيش الساكنة القرويّة، وتحليل قيمها الأساسية وتراثها الثقافي (الأواصر، أشكال التعاون، النوع...) الذي يتعيّن الحفاظ عليه أو تطويره عن طريق وضع وتنفيذ برامج جديدة للابتكارات الاجتماعيّة تكون ملائمة لخصوصيات العالم القروي.

ويتعيّن أن تستند تنمية العالم القروي إلى مقاربات مجدّدة وتشاركيّة لمختلف الفاعلين المعنيين، تهدف إلى تحسين جودة تدبير الخدمات العموميّة، وذلك من خلال تعزيز تنسيق وإدماج العمليات والمشاريع المتعلّقة بتنمية المواطن الذي يعيش في الوسط القرويّ، وتفعيل مبادئ الحكامة المسؤولة المرتبطة بالمحاسبة. كما يتعيّن إجراء تقييم منتظم للأثر الفعليّ لجميع الوسائل التي تعبّتها الدولة ومختلف الفاعلين في إطار سياسات عمومية قطاعية (الصحة والتعليم والفلاحة والبرامج المتعلقة بالبنيات التحتية الأساسية والسياحة القرويّة والصناعة التقليدية)، مع القيام في الوقت نفسه بتقييم مستوى تجانس واندماج هذه السياسات، وإشراك قدر الإمكان مراكز البحث الجامعي على المستوى الجهوي.

ففي هذا السياق، ومن أجل ترصيد المكتسبات والتزامات الدولة والأوراش المفتوحة، ولا سيما ورّش الجهوية المتقدمة وبرامج ومخططات تنمية العالم القروي، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي توصيات ذات طابع استراتيجي وعرضاني وتوصيات إجرائيّة:

8. يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي توصيات حسب محورين أساسيين:

أ. توصيات ذات طابع استراتيجي وعرضاني

1. اعتماد قانون- إطار يتعلق بتنمية العالم القروي، في أفق إعداد مدونة للعالم القروي.
2. الإعداد التشاركيّ لرؤية وطنية للتنمية العالم القروي، تتضمن المكوّن البشري والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي في أفق 2030 ثمّ 2050، وتطوير وسائل الاتصال لفائدة جميع الفاعلين والساكنة المعنية، قصد تملّك مضمون هذه الرؤية التي ينبغي أن توجّه مختلف التدخلات الرامية إلى تطوير الجهة والإقليم والجماعة القرويّة؛
3. إعادة هيكلة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوزارات لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية لتعزيز صلاحياتها، وتمكينها من الكفاءات البشرية الضروريّة، وملاءمة تركيبها، ولا سيّما قصد السماح لرؤساء الجهات الإثني عشر بالمشاركة بصفة استشارية في هذا الشأن، فإنّ المجلس يوصي بما يلي:
 - التشاور مع كلّ جهة على حدة من أجل تحديد المؤهلات الأساسية التي تشكّل هوية كلّ جهة من الجهات وإمكاناتها الإنتاجيّة؛ وكذا إعداد مخطط جهوي للتنمية القرويّة مندمج في برنامج التنمية الجهويّة، ويندرج في إطار استراتيجية وطنية يؤطّر القانون الإطار المقترح؛

- إنشاء عقود - برامج بين الدولة والجهة لتمويل وتنفيذ مخططات جهوية للتنمية القروية، وذلك من خلال تعبئة ميزانيات صندوق التنمية القروية، وصندوق التأهيل الاجتماعي، وصندوق التضامن بين الجهات بكيفية تكاملية وشفافة.
- إحداث لجان جهوية للتتبع على مستوى كل جهة، وذلك من أجل تنسيق وإدماج التدخلات القطاعية، مع تعزيز الحکامة اللامركزية في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية القروية.
- 4. العمل على تنظيم مناظرة وطنية خاصة بالعالم القروي، تشارك فيها مختلف الأطراف المعنية (القطاعات الوزارية، المنتخبون المحليون، البرلمانيون، شخصيات من الوسط الاقتصادي أو الجمعوي أو الجامعي، على سبيل المثال) قصد مناقشة الرؤية وإغنائها واقتراح برنامج عمل محدد ومشترك بين الدولة والجماعات الترابية (الجهة، الإقليم، الجماعة القروية).
- 5. الحرص على إدماج نظم المعلومات وتقييم البرامج ودينامية تنمية العالم القروي، في إطار هيئة جهوية خاصة.
- 6. إعادة النظر في طرق تعيين وتبدير وتحفيز الموارد البشرية لمختلف القطاعات الوزارية والقطاع الخاص، وذلك باعتماد طرق ومقاربات أكثر ابتكاراً وملاءمة للوسط القروي من شأنها تحسين جودة ونتائج الخدمات المقدمة؛
- 7. العمل على تنفيذ الآليات المتعلقة بإدماج السياسات الوطنية والمجالية، والاستعمال الأمثل للوسائل اللازمة لتنمية العالم القروي؛
- التسريع بإصدار ميثاق اللاتمرکز، وإعطاء الأولوية لإحداث اللجنة الوطنية لقيادة الجهوية المتقدمة التي أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- وضع آليات للتخطيط وإدماج مختلف وسائل الدولة والجهات والجماعات القروية، بالاعتماد المبتكر للاختيارات الاستراتيجية الكبرى التي توجه التدخلات والميزانيات على المدى القصير والمتوسط والطويل، خلال مرحلة إعداد برامج التنمية القروية، مثل مخطط تنمية العمالات والأقاليم ومخطط العمل الجماعي، تبعاً لدينامية وحركة الساكنة.
- 8. القيام بإصلاح عميق ومتضافر للقوانين التشريعية المتعلقة بالعقار، والتفكير في مواجهة التحديات المتزايدة وخاصة ما يتعلق بتقسيم وتفتيت الأراضي الفلاحية، والتزايد العمراني القوي والتحويلات الديموغرافية والاجتماعية؛
- إعداد مخطط خماسي استعجالي للتسجيل المجاني لفائدة جميع صغار الفلاحين؛
- حث القطاعات المعنية (وزارة العدل، وزارة الداخلية، المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، المحافظة العقارية، الخ) على تسريع معالجة الملفات وتفعيل الأحكام المتعلقة بالعقار.
- 9. إعداد وتنفيذ مخطط لتهيئة المراكز القروية على صعيد كل جهة وفي أقرب الآجال، تبعاً لحجمها ولعدد ساكنتها المحيطة بها، وتبعاً لقربها من المدن، وذلك لتمكينها من:

- لعب دورها كاملاً باعتبارها فضاءات للعيش الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وفضاءات لخلق الثروات وتوفير فرص الشغل؛
 - توفير شروط أفضل للاستقبال ولحياة الساكنة القروية التي ستختار باطراد الحركة المجالية حسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط، وذلك بالحرص على:
 - تطوير القرى الصغيرة والمراكز القروية في المناطق النائية، بتمكينها، بحسب حجمها، من البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الأساسية التي من شأنها خلق ظروف عيش لائقة قادرة على تشجيع الساكنة القروية للانخراط في أنشطة غير فلاحية؛
 - تطوير مراكز المجال القروي القريب من المدن (الضواحي) عن طريق إدماجها في تهيئة المدينة، وربطها بالمدن بكيفية قوية ولائقة (طرامواي أو قطار)، فضلاً عن تأهيلها اقتصادياً: من الناحية الرياضية أو السياحية أو الصناعية أو غيرها، حتى تلعب دورها في استقبال المهاجرين القرويين، الذي يجب مواكبتهم وتكوينهم، وتجنب المدن التعرض للضغط المتنامي والعشوائى للهجرة؛
 - الإسراع في تأهيل المراكز القروية التي أنشئت في غياب مخطط للتهيئة، وذلك من أجل تحسين إطار عيش الساكنة، وخاصة على مستوى التطهير السائل وإنشاء محطات للمعالجة.
10. إعداد سياسة حقيقية للسكن القروي. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس:
- بإعداد برامج جماعية لإعادة تأهيل السكن القروي، وتحسين واستكمال البناء العشوائى، والمساكن غير المكتملة في المراكز القروية؛
 - بتعزيز السكن القروي الملائم لخصوصيات القرى المغربية، وتجنب تشويه المجالات الطبيعية، لا سيما في المناطق الجبلية؛
11. تسريع وتعزيز استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال باعتبارها وسيلة أساسية من وسائل تطوير العالم القروي بأقل كلفة، وذلك عن طريق استثمار الربط الهاتفي والرقمي الحالي في العالم القروي، من خلال:
- التوسيع المتزايد للشبكة الرقمية من أجل تغطية جميع المجالات الترابية بوسائل الاتصال؛
 - إنشاء مواقع إلكترونية جهوية مهيأة ومتاحة، تقدم خدمات مختلفة للقرب بواسطة الحكامة الإلكترونية إلى الساكنة القروية والفاعلين المحليين، وتمكينهم من الولوج إلى المعلومة؛
 - تطوير برامج تتعلق بالبحث التطبيقي والتكوين والمصاحبة، تكون ملائمة للوسط القروي، من خلال إشراك مختلف المدارس والمعاهد والجمعيات والجامعات؛
 - تحفيز المؤسسات والهيئات التابعة للدولة، على الصعيد الجهوي والجماعي، على تطوير محتويات وأدوات ووسائل الاتصال ومناهج تتعلق بإدماج التكنولوجيات الحديثة في كافة المجالات (الفلاحة، الصحة، التشغيل، السياحة القروية، الحكامة المحلية...) بهدف ضمان خدمات عن طريق التعلم عن بُعد والتطبيق عن بعد، ... لفائدة الساكنة القروية.

12. تحقيق فعليّة المقاربة الإدماجية للمساواة بين المرأة الرجل في سياسة التنمية القروية، ووضع تدابير إيجابية لتمكين المرأة القروية، من أجل تجاوز الحواجز البنيوية والثقافية، والقضاء على الممارسات التمييزية (التفاوتات، وضعيّة النساء داخل الأسرة والمجتمع، المشاركة في اتخاذ القرار، الحق في الولوج إلى المملّكية والولوج إلى الأراضي- السلايات، الزواج المبكر للفتيات القرويات، التشغيل المنزلي للأطفال، استغلال النساء العاملات، ظروف النقل).

ب. توصيات ذات طابع إجرائي

ضمان ولوج أفضل للسكان القروية إلى الخدمات الاجتماعية وإلى البنيات التحتية

13. تعزيز الشبكة الطرقيّة في التجمّعات القروية، وخاصة في المناطق النائية، وتجويد موارد وجهود المتدخلين. ولهذه الغاية، يوصي المجلس بما يلي:

■ إعداد رؤية متوسطة وطويلة المدى حول الجهة، وكذا دراسات توقّعية وديناميات تتعلق بالسكان القروية، تتجسد في شكل مخططات جهوية ومحلية للربط بين المناطق التي تقطن فيها السكان أو المخطط لها، والأخذ في الاعتبار مختلف أنواع الطرق والمسالك (المصنفة وغير المصنفة والمسالك القروية) الموجودة أو المزمع إنجازها؛

■ وضع آلية تضمن في الوقت نفسه إنشاء هذه الطرق، ولا سيما صيانتها، من خلال تحديد وتوضيح مسؤولية تدبير الطرق غير المصنفة (الصيانة والمراقبة، علامات التشوير، الأشغال...) باحترام المعايير المعمول بها؛

■ الأخذ في الاعتبار وسائل النقل الملائمة التي ينبغي تعزيزها لكل حالة على حدة.

14. تعزيز العمليات المتعلقة بمحددات الصحة (الولوج إلى الماء الشروب، التطهير السائل وتصفية المياه، التربية الصحية والتربية الشاملة، الولوجيّة، الخ) من خلال استهداف المناطق الأكثر خصاها والسكان الفقيرة أو الهشّة في المقام الأول؛

15. تفعيل المادة 16 من القانون-الإطار 09-34 المتعلقة بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات من أجل تحسين تغطية سائر المناطق القروية بالموارد البشرية، فضلاً عن إعادة النظر في المرسوم التطبيقي 562-14-2 المتعلق بالخريطة الصحية الذي صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 5 نونبر 2014 لإدماج القطاع الخاص؛

16. تنويع أساليب عمل منظومة التربية والتكوين (المناهج الدراسية، تدبير الزمن المدرسيّ والفضاء...)، من خلال البحث عن طرق ومقاربات أخرى أكثر ابتكاراً وملاءمة للوسط القرويّ، تكون كفيلة بتحسين النتائج، وجودة التعليم، ونسبة مواصلة التمدرس، وتجويد الوسائل والجهود؛

17. توسيع برنامج «تيسير» قصد إدماج التعليم الثانوي التأهيلي وتطويره من أجل محاربة الهدر المدرسي في الوسط القرويّ؛

18. تحسين مكانة وجاذبية المدرسة في الوسط القروي، وتسريع وتيرة تعميم المدارس الجماعية، مع إجراء تقييم موضوعي لهذه التجربة على مستوى كل مجال ترابي لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، بهدف تحسين التملك من طرف مختلف الفاعلين المحليين، عن طريق الاهتمام أكثر بجودة التربية والتعليم والخدمات الاجتماعية (النظافة، الداخليات، المطاعم المدرسية، ...)

19. تحسين برامج كهربة وتزويد العالم القروي بالماء الشروب. وفي هذا الشأن يوصي المجلس:

- بالربط الإجباري بالماء الشروب والتطهير السائل والصلب، وإحداث محطات صغيرة وكبيرة ملائمة لمعالجة المياه، حتى لا يتحوّل كل مشروع للتزويد بالماء الشروب إلى مشروع للتلوّث، مع كل ما يترتب عليه من آثار سلبية على صحة الساكنة وعلى النظم الإيكولوجية؛

- بالرفع من نسبة الربط المنزلي بشبكة الماء والكهرباء الموجودة في الوسط القروي، ولا سيّما لفائدة الساكنة الأكثر هشاشة؛

- بتوسيع شبكة الكهرباء باستعمال حلول مجدّدة من خلال إعطاء الأولوية لاستخدام الطاقة المتجددة من خلال إقامة ألواح شمسية ذات جودة، قابلة للاستعمال المتعدّد.

20. ربط الكهرباء بتطوير الأنشطة الاقتصادية، مع النهوض بالمشاريع الاقتصادية الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة ودعمها في المناطق التي تمّ تزويدها بالكهرباء، من أجل ربط الكهرباء القروية بتنمية الجماعات القروية؛

21. إعادة تأهيل القيام بتهيئة وتدبير الأسواق الأسبوعية بصفتها فضاءات للعيش وعقد اللقاءات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفائدة الساكنة القروية.

تعزيز دينامية الاقتصاد القروي

22. وضع آليات ملائمة لكل نوع من أنواع الإنتاج بهدف التحكم في قنوات الإمداد (الأسمدة، المواد الكيماوية، مبيدات الحشرات، ...) وتعزيز تسويق المنتجات؛

23. وضع تدابير تحفيزية كفيلة بتشجيع إنشاء وحدات لتثمين المنتجات الفلاحية في الوسط القروي. وفي هذا الصدد يوصي المجلس:

- بتشجيع التفاعل بين الفاعلين في مجال الفلاحة، وفي الصناعة الغذائية، والمصالح الإدارية، وذلك من أجل دعم الإنتاج وتشجيع تسويق هذه المنتجات وتثمينها؛

- تعزيز التجانس والاندماج بين مختلف التدخلات، وتوضيح أدوار ومسؤوليات سائر المتدخلين في مجال صناعة تحويل المنتجات الفلاحية بهدف إعطاء دينامية جديدة لتنمية النسيج الصناعي الفلاحي في الوسط القروي؛

- تفعيل تنفيذ العقد-البرنامج المتعلق بسلاسل الصناعات الغذائية، وذلك من أجل إدماج فعلي للبداية الفلاحية والنهائية الصناعية، وتثمين أفضل للمنتجات الفلاحية للاستفادة الكاملة من ديناميات مخطط المغرب الأخضر الذي مكن من تحقيق نموّ في إنتاج أغلب السلاسل.

24. دعم وتعزيز تطوير وتنظيم الفلاحة البيولوجية ومختلف المنتجات المحلية للفلاحة العائلية والتضامنية؛
25. تسريع تنفيذ استراتيجية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية المعتمدة في يوليوز 2015؛
26. تشجيع وإدماج العمليات المتعلقة بتنمية السياحة القروية المحلية من خلال:
 - إنجاز دراسات جهوية تروم تقييم الرأس مال المادي وغير المادي لكل جهة ومنطقة، وتقييم المؤهلات السياحية لكل منطقة على حدة، بهدف إعداد رؤية وبرنامج على المدى القصير والمتوسط والطويل حول السياحة القروية بتسيق مع جميع الفاعلين المعنيين؛
 - وضع وتنفيذ مخطط جهوي مندمج للسياحة القروية لتثمين وتحقيق جاذبية للمؤهلات والثروات التي تزخر بها المناطق والجماعات القروية، وذلك عن طريق تشجيع «علامة المنطقة و/ أو الجماعة» لجذب مزيد من السياح؛
 - تطوير في كل جهة، برنامج مستدام لإنجاح وحدات أو وحدات صغرى: مأوي، بيوت، دور ضيافة...، مع إرساء سلسلة التثمين بأكملها (النقل والربط والتشيط السياحي الملائم للوسط القروي والتسويق...)، وجميع البرامج ذات الصلة المتعلقة بتكوين ومصاحبة الفاعلين، وإلا ظلت المشاريع الصغرى المعزولة والتجارب النموذجية عرضة للفشل.
27. إعداد مخطط للتنمية الجهوية لأنشطة الصناعة التقليدية في شكل برنامج على الصعيد المحلي تتوخى بالخصوص خلق وتجهيز دار الصانع التقليدي في الجماعات القروية التي تزخر بإمكانات كبيرة على مستوى الصناعة التقليدية؛
28. تطوير أنشطة غير فلاحيّة في الوسط القروي، ولا سيما الخدمات ذات الصلة بالفلاحة وبلاستعمال التجاري والخدمات، وتشجيع إنشاء مقاولات صغيرة ومتوسطة قروية؛
29. تثمين إمكانات استغلال ثروات قطاع الصيد البحري، عن طريق تطوير وتبوع الأنشطة المرتبطة بالمنتجات البحرية (السياحة، زراعة الأعشاب البحرية، جمع الطحالب البحرية، تربية المحار، تربية الأسماك...)، لفائدة صغار الصيادين والأشخاص الذين يعيشون في الوسط القروي.
30. تعزيز البحث العلمي في الميدان الفلاحي وعلم الاجتماع القروي؛

■ حماية وتثمين الموارد الطبيعية

31. جعل البعد البيئي من بين أولويات السياسة التنموية، وتسيق الدراسات المتعلقة بأثر مختلف المشاريع على البيئة، وذلك ضماناً لتدبير عقلاني ومستدام واستباقي للموارد الطبيعية غير المستغلة بما يكفي، والمعرضة لسوء التدبير في بعض الأحيان؛
32. تعزيز الوسائل الكفيلة بتثمين والمحافظة على الموارد والنظم الإيكولوجية ذات القيمة العالية في المناطق الأكثر هشاشة عن طريق إرساء منظومة تضامنية ومبتكرة للأداء الوطني والدولي ما بين منطقة الحماية ومنطقة الاستغلال (أداء مقابل خدمات النظم الإيكولوجية على سبيل المثال)؛

33. استغلال الفرص التي تتيحها الصناديق الدوليّة للبيئة والمناخ (الصندوق الأخضر للمناخ، المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية، صندوق التكيف) من أجل دعم الساكنة الهشة في العالم القروي على مستوى التمويل وتعزيز القدرات ونقل التكنولوجيات؛

34. تعزيز ودعم دور مبادرات المجتمع المدني وشبكات الجمعيات النشيطة في مجالات حماية البيئة في العالم القروي، على صعيد:

- تأطير وتحسيس المواطنين والمواطنات في العالم القروي بتحديات التغيرات المناخية؛
- المشاركة في إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات العموميّة الخاصّة بتدبير الموارد الطبيعية على المستوى الجهوي والمحلي، كما ينصّ على ذلك الدستور؛
- مصاحبة الساكنة القروية من أجل تطوير المشاريع المحليّة، وضمان تمويلها وتنفيذها؛

تعزيز الأنشطة الثقافية والرياضية في الوسط القروي

35. خلق على صعيد كل جهة وكل مركز قروي مواقع وأمكنة عيش ثقافية ورياضية (دور الشباب، أنشطة ومسابقات رياضية، كشفية قروية، مخيمات صيفية...) بالموازاة مع مخطط جهوي وجماعي للتنمية والترميم من أجل سدّ القصور الكبير في هذا النوع من المرافق في الوسط القروي من خلال:

- تشجيع انخراط ومواكبة المجتمع المدني من أجل المساهمة في إعداد وخلق وتدبير المرافق الثقافية في المناطق القروية؛
- الحرص على أن تستهدف البنيات التحتية والمرافق الثقافية والرياضية النساء ومختلف فئات الساكنة القروية: الشباب والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة؛

36. تعزيز وتطوير التظاهرات الثقافية والرياضية (المهرجانات والفنون الشعبية المميّزة لكل جهة ولكل منطقة) من أجل تقوية الأنشطة الترفيهية وتعزيز التنمية الاقتصادية للمراكز القروية؛

ضمان مواكبة القرب للفاعلين المحليين والساكنة القروية وتعزيز قدراتهم

37. تسريع تنفيذ المقاربات والآليات المتعلقة بالديمقراطية التشاركية من أجل تحسين التشاور مع الساكنة، وضمان تملكهم الفعلي لأيّ مشروع أو برنامج من شأنه النهوض بالعالم القروي. ولهذه الغاية، يقترح المجلس:

- إشراك الجامعيين والباحثين، مع مختلف الفاعلين من المجتمع المدني، في عمليات التحسيس وتعزيز القدرات والتتبع والتقييم وإصدار تقارير منتظمة من طرف باقي الفاعلين؛
- توضيح الأدوار، وهدف التشاور والحوار والتقاسم في إطار مننديات جهوية ومحلية؛
- تطوير عمليات فعالة لمصاحبة الساكنة يقوم بها فاعلون في مجال التنمية أو فاعلون اجتماعيون أو فاعلون جمعيون جهويون أو محليون، يتوفرون على التكوين الملائم والتحفيز ويخضعون للتقييم؛

38. تقوية نسبة وجودة تأطير الفلاحين، وضمان مصاحبة القرب بالعمل على تحسين جودة الاستشارة الفلاحية وتنويع برامج التكوين والتحسيس والتجارب بحسب الخصائص التي تميّز المناطق القروية وقدرات الفلاحين أنفسهم، مع إنجاز تقييم منتظم لأنشطة المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية بالتركيز على أثرها؛

39. تعزيز ريادة الأعمال في العالم القروي، ولا سيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة، ولتحقيق ذلك يُوصي المجلس ب:

- إعداد وتنفيذ برامج في التكوين الأساس أو المستمر تتلاءم مع المقاولات القروية والفلاحية الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما البرامج المتعلقة بثقافة ريادة الأعمال والتربية المالية لحاملي المشاريع؛
 - إرساء آلية للمساعدة التقنية غير المالية للمقاولات القروية والفلاحية الصغيرة والمتوسطة، من خلال تعبئة الخبرة الخاصة؛
 - دعم الاستغاليات الفلاحية الصغيرة في جهودها الرامية إلى تأسيس جمعيات وتعاونيات مستدامة من أجل المساهمة في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
40. تطوير وتنويع برامج ومشاريع جهوية تتعلق بمحو الأمية لفائدة الساكنة القروية ؛

« تعزيز تمويل العمليات المتعلقة بالتنمية القروية وتوجيهها نحو رفاه المواطن في العالم القروي »

41. جعل المواطنة والمواطن في العالم القرويّ في صلب الميزانيات من أجل تحسين دخل المواطنين في العالم القرويّ وتنويع مواردهم المالية؛
42. تشجيع الاستثمارات الخاصة والمالية (استثمارات محلية ووطنية ودولية) على الاهتمام بالعالم القرويّ بوضع إجراءات تحفيزية في القطاعات ذات القيمة المضافة، وإشراك الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
43. البحث عن مختلف الوسائل للتمويلات البديلة لفائدة العالم القروي؛
44. تشجيع المسؤولين المحليين على إعداد أبنائك مشاريع ذات طابع اجتماعي يمولها المستثمرون الذين يستفيدون من الإجراءات التحفيزية؛
45. تفعيل تنفيذ «البرنامج الجديد للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية للعالم القروي والمناطق الجبلية»، من خلال الإنصاف في توزيع الدعم المالي والنجاعة في تنفيذ القرارات.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط
الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma